

## Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences

### Economic and entrepreneurship studies series

آفاق الصكوك الاستثمارية للتمويل في غرب أفريقيا جمهورية غينيا أنموذجا

الدكتور إبراهيم منساري . جمهورية غينيا

باحث أكاديمي، متخصص في اللسانيات، الأدب العربي والمالية الإسلامية وأستاذ بقسم اللغة العربية في

جامعة لابي في جمهورية غينيا والأمين العام للنقابة الوطنية للتعليم العربي في غينيا

رئيس العلاقات الخارجية للمركز الغيني متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية.

[ibramansaren@gmail.com](mailto:ibramansaren@gmail.com)

تاريخ إرسال الدراسة: 2025/9/29 تاريخ قبول الدراسة: 2025/10/26 تاريخ النشر: 2025/10/30

**الملخص:** تستكشف هذه الورقة البحثية الآفاق الواعدة لاستخدام الصكوك الاستثمارية كأداة تمويل استراتيجية للتنمية في جمهورية غينيا، ويحدد الباحث الإشكالية الرئيسية في افتقار غينيا للبنى التحتية الحيوية (طرق، ومستشفيات، وجامعات) ووجود فجوة تمويلية كبيرة، معتمدةً بشكل أساسي على القروض من المؤسسات الدولية التقليدية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي يراها الباحث ذات شروط مقيدة، ويقدم البحث الصكوك الإسلامية كبديل فعال وعادل قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية والمشاركة في الربح والخسارة ("الغنم بالغرم")، وقادرة على جذب رؤوس الأموال من العالم الإسلامي والشرق الأوسط. وباستخدام المنهج الوصفي المقارن يستعرض الباحث الإمكانيات الاستثمارية الهائلة في غينيا (المعادن، والزراعة، والطاقة الكهرومائية)، ويسلط الضوء على المفارقة المتمثلة في عدم استفادتها من أدوات التمويل الإسلامي رغم علاقاتها القوية بالدول والمؤسسات الإسلامية، ونجاح تجارب دول مجاورة مثل السنغال وساحل العاج. تخلص الدراسة إلى أن الصكوك تمثل فرصة حقيقية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في غينيا، وتقتح إطارًا هندسيًا وهيكلًا عمليًا لإصدارها، يتضمن المتطلبات القانونية والمؤسسية، مع تقديم نموذج تطبيقي لتمويل مشروع مستشفى. وتوصي بضرورة تهيئة البيئة التشريعية، وعقد ندوات متخصصة، واستقطاب الخبراء لتمكين غينيا من الاستفادة من هذه الصناعة المالية الواعدة.

**الكلمات المفتاحية:** الصكوك الاستثمارية، التمويل الإسلامي، غينيا، غرب أفريقيا، التنمية الاقتصادية، تمويل البنية التحتية، الاستثمار.

**Abstract:** This research paper by Ibrahim Mansari explores the promising prospects of utilizing investment Sukuk (Islamic bonds) as a strategic financing tool for development in the Republic of Guinea. The author identifies the core problem as Guinea's significant lack of vital infrastructure (roads, hospitals, universities) and its large financing gap, which is primarily addressed through conventional loans from international institutions like the World Bank and the IMF, often perceived as having restrictive conditions. The paper presents Islamic Sukuk as an effective and equitable alternative, based on Sharia principles of risk-and-reward sharing ("*al-ghunm bil-ghurm*"), capable of attracting capital from the Islamic world and the Middle East. Using a descriptive-comparative methodology, the research analyzes Guinea's vast investment potential—in minerals, agriculture, and hydropower—and highlights the paradox of its failure to leverage Islamic finance tools despite strong ties with

Islamic nations and the success of neighboring countries like Senegal and Ivory Coast. The study concludes that Sukuk represent a genuine opportunity to finance sustainable development projects in Guinea. It proposes a practical engineering and structural framework for their issuance, detailing the necessary legal and institutional prerequisites, and includes an applied model for financing a hospital project. The paper recommends creating a conducive legislative environment, organizing specialized seminars, and attracting expertise to enable Guinea to benefit from this promising financial industry.

**Keywords:**Sukuk, Islamic Finance, Guinea, West Africa, Economic Development, Infrastructure Financing, Investment.

## مقدمة

إن الصكوك، أو الأوراق المالية الإسلامية بكل أنواعها، هي أدوات تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية لتمويل مشاريع الدول وغيرها من المؤسسات ذات الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية، وتسهم في تشجيع وتنمية المقاولات الخاصة والعامة. إن أهدافها وغاياتها ومقاصدها هي توفير الموارد المالية لمشاريع البنية الأساسية المنشودة في العالم، وبوجه الخصوص في الدول النامية، وقد أضحت أفضل أداة لتحسين مستوى اقتصاد هذه الدول والأنظمة والمؤسسات ذات التوجه الاقتصادي بمقتضى القاعدة الفقهية: "الغنم بالغرم" في فقه المراكز الشرعية للتمويل الإسلامي والمالية الإسلامية، وتنزيلها على أرض الواقع، وتحقيق أنماط المشاركة في تقسيم الربح والخسارة، وتدير الواقع والتوقع مع مراعاة المقاصد العظمى، التي هي كما يقول الشافعي: "مراد الشارع من الأحكام" المستخلصة من نصوص الكتاب والسنة.

ويكون ذلك على قدر الأسهم المعقود عليها في أحد العقود الإسلامية الموثقة، سواء كانت مشاركات أم معاوضات، كما يقتضي الحق في إدارة المشاركة ولوازمها، وكذلك رأس المال، ويُسمَح له أيضًا بحق الهبة والإرث، وما ينتج عن ذلك من أحكام منوطة بالمعاملات المالية التشاركية من قوانين وأحكام. فقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن للصكوك جدارة نافذة في التمويل والاستثمار، ناهيك عن المقصد الشرعي والاجتماعي والاقتصادي، وما تتمتع به من قدرة فعالة في صناعة التمويل. فإن تجربة دول مثل بريطانيا والإمارات والسنغال وساحل العاج وغيرها، التي حققت نجاحًا باهرًا في هذا المجال، تؤكد ذلك، كما أن المؤسسات الدولية في هذا الإطار قد أثنت على الصكوك بأنها بديل ناجح ورشيد لمواكبة أزمة السيولة والتمويل.

نستحضر هنا قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن صكوك الاستثمار: قرار رقم 30 (4/5) بشأن سندات

## المقارنة وسندات الاستثمار

يجوز إصدار صكوك لاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقد الاستثمار المشروع، ويجوز تصكيك الموجودات من الأعيان والمنافع والخدمات، وذلك بتقسيمها إلى حصص متساوية وإصدار الصكوك بقيمتها. في هذا المنحى، فإن جمهورية غينيا تفتقر إلى رؤوس الأموال والسيولة النقدية لتلبية احتياجاتها في تمويل مشاريع متعددة، ونظرًا إلى افتقارها للبنى التحتية من الطرق والجسور والفنادق والجامعات والسكن ومشاريع السدود الكهرومائية والمصانع، فلا عجب أن تكون الصكوك الاستثمارية محط النجاح لتمويل مشاريع الدولة والإسهام في تنمية الاقتصاد والمقاولات وتقليل البطالة والفقر.

وعليه، سنحاول في هذه الورقة بيان الفرص الاستثمارية المهمة، وما للأوراق المالية الإسلامية من آفاق واعدة في جمهورية غينيا، ونؤكد ضرورة السعي إلى تفعيل جدارة الصكوك في الصناعة التمويلية المثمرة، مع توضيح مدى مساهمتها في تطوير اقتصاد الدولة وتنشيطه. حيث إن الصكوك الاستثمارية مثل صكوك المضاربة والاستصناع والمراوحة والمشاركة يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في زيادة الأسهم الاستثمارية وإنعاش الاقتصاد في كل مجالات توظيفها استجابةً للاحتياجات الملحة لها. كما ستساعد على تسهيل وتوفير السيولة للبنك الإسلامي الغيني، وتزيد من جدوى عمله في ترسيخ المال وتعزيزه، وتقوية الفعاليات المالية للبنك والدولة، وتحريك صناعة الاقتصاد الوطني.

على الرغم من كون هذه الدولة من دول العالم الإسلامي ولها علاقات تعاونية مع الشرق الأوسط والمغرب العربي والدول الإسلامية، إلا أنها لم تمر بتجربة في هذا المجال. فهي تحتاج إلى متخصصين في هذا الإطار، وتوفير الأرضية الملائمة من خلال إقرار قوانين مناسبة لهذا الخصوص، وفرض المتطلبات والقوائم الإحصائية التي ترشد وتدعم هذا العمل الاستثماري والتمويلي. وبذلك، تعزز المبادرة إلى تبني هذه التجربة الرائدة في العالم، وتجربة الدول المجاورة خير دليل ومنوال جليل في هذا المسعى الذي يُعَوَّل عليه اقتصادياً.

هنا نقدم منهجية هذه الدراسة من حيث سبب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة، وإشكالية الدراسة، ومنهج الدراسة وأهدافها مع فرضياتها على النحو الآتي

**سبب اختيار الموضوع:**

إن من أهم الأسباب والدوافع التي دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع، بعد ملاحظة وقراءة وتتبع للدراسات والأبحاث حول أنظمة التمويل الإسلامي في بلدان غرب أفريقيا بصفة عامة وغينيا بوجه الخصوص، هي العوامل التالية:

- اكتشاف مدى حضور التمويل الإسلامي في غرب أفريقيا، ومعرفة واقعه وآفاقه المستقبلية، وانعكاساته على التنمية في المنطقة.

- عدم وجود دراسات أو تجارب سابقة حول إصدار الصكوك الاستثمارية في غينيا، علماً أن كلاً من ساحل العاج والسنغال ومالي قد أصدروا صكوكاً لتمويل مشاريع دولهم، مما يطرح تساؤلاً: لماذا لا تفكر غينيا في إصدار صكوكها؟

- دور الصكوك وإسهاماتها عبر العالم، ومدى قدرتها الاقتصادية في ترسيخ التنمية وتخفيف أزمة السيولة.
- إظهار قدرة الصكوك في التمويل ودورها في إنعاش الدينامية الاقتصادية، وإمكانية استفادة غينيا من التمويل الإسلامي المتمثل في الصكوك وغيرها بسبب علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية.

#### فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية، ومن أهمها:

- وجود فرصة استثمارية واعدة في غينيا من خلال التمويل الإسلامي، وأن الدولة بحاجة إلى الصكوك الاستثمارية لتمويل مشاريعها، وأنها قادرة على جلب رؤوس أموال من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.
- إمكانية وضع دلائل إرشادية مستمدة من الدراسات لإطلاع الحكومة على الهندسة الخاصة بالتمويل الإسلامي، مما سيدفعها إلى السعي لإصدار الصكوك الاستثمارية، وسن القوانين والضوابط، وإنشاء الهيئات اللازمة، وتهيئة الأجواء المشجعة للتمويل الإسلامي.

• ضرورة السعي إلى بناء علاقات لتطوير الوعي والقناعات بأهمية التمويل الإسلامي، وتوفير القدرات الفنية والعلمية والتأهيلية لمواكبة العصر، وتقديم الدعم المؤسسي والقانوني للمالية الإسلامية، والصكوك على وجه الخصوص.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على واقع المالية الإسلامية في جمهورية غينيا رغم علمانيته، وما تتوفر عليه من فرص استثمارية عبر صيغ وأدوات التمويل الإسلامي، وما يمكن أن تحدثه من فرص لاستقبال رؤوس الأموال. كما تبلور الدراسة الفكرة العامة حول الصكوك ودورها في التنمية الاقتصادية، وجدارتها في دعم خزانة الدولة وتمويل مشاريعها، وذلك من خلال المحاور الآتية:

- تمهيد تاريخي وجغرافي عن غينيا وتاريخ الإسلام فيها، وبيان علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي.
- إلقاء الضوء على الأهمية الاستثمارية، مع توضيح لأنواع الاستثمار وتبسيط الضوء على سياسة الدولة في تشجيعه منذ تأسيس الوكالة الخاصة في هذا المجال.
- توضيح الفروق الجوهرية بين المؤسسات الدولية والمؤسسات الإسلامية ومقارنة بينهما، مع شرح الفوائد المرجوة من الصكوك الاستثمارية لتجاوز بعض عراقيل التمويل من اللوبيات الاستثمارية.
- إفراد محور حول حاجة غينيا إلى الصكوك لتمويل مشاريعها العامة، وتفصيل القول في أهمية الصكوك لتمويل مشاريع الدولة، مع تقديم نموذج عملي في هذا المسعى.

#### مشكلة الدراسة

تواجه جمهورية غينيا مفارقة تنموية حادة؛ فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة تجعلها من أغنى دول المنطقة من حيث الموارد (المعدنية، الزراعية، والمائية)، إلا أنها تعاني من عجز مزمن في البنى التحتية الحيوية، مما يعيق مسيرتها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. يتجلى هذا العجز في شبكة طرق متراكمة، ونقص في المؤسسات الصحية والتعليمية الحديثة، وضعف في قطاع الطاقة والمصانع، وهو ما يخلق فجوة تمويلية ضخمة لا يمكن سدها بالاعتماد فقط على الموارد المحلية أو القروض التقليدية من المؤسسات الدولية.

هذا التناقض يزداد عمقاً عند النظر إلى هوية غينيا وعلاقاتها الدولية. فالدولة، ذات الأغلبية المسلمة والعضو المؤسس في منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، ظلت بمعزل تام عن الاستفادة من صناعة التمويل الإسلامي التي شهدت نمواً عالمياً متسارعاً. وفي حين نجحت دول مجاورة في غرب أفريقيا مثل السنغال وساحل العاج ومالي في إصدار الصكوك الاستثمارية لتمويل مشاريع تنموية كبرى، بقيت غينيا غائبة عن هذا المشهد، مما يمثل فرصة ضائعة لاستقطاب رؤوس أموال ضخمة من أسواق تبدي اهتماماً متزايداً بالاستثمارات الأخلاقية والمتوافقة مع الشريعة.

تكمن الإشكالية الجوهرية لهذا البحث في تحليل أسباب هذه الفجوة واستكشاف إمكانية توظيف الصكوك الاستثمارية كحل استراتيجي لمشكلة التمويل في غينيا. فالصكوك، بطبيعتها المرتبطة بأصول حقيقية وقائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، تقدم نموذجاً تموالياً يتناسب بشكل مثالي مع مشاريع البنية التحتية طويلة الأمد، كما أنها تمثل بديلاً أكثر عدالة واستدامة مقارنة بالقروض الربوية التي تفرض أعباء ديون ثقيلة وشروطاً سياسية واقتصادية قد تحد من سيادة الدولة.

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن تفعيل الصكوك الاستثمارية كأداة مالية مبتكرة لسد الفجوة التمويلية وتعزيز التنمية المستدامة في جمهورية غينيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما هي الأسباب الكامنة وراء محدودية انخراط غينيا في أدوات التمويل الإسلامي، على الرغم من عضويتها الفاعلة في المنظمات الإسلامية الدولية؟
- إلى أي مدى يمكن للصكوك الاستثمارية أن تقدم بديلاً عملياً وأكثر فعالية من نماذج التمويل التقليدية المتاحة لغينيا لتلبية احتياجاتها التنموية؟
- ما هي الفرص المتاحة والتحديات المحتملة (القانونية، المؤسسية، التشغيلية) التي قد تواجه تأسيس سوق للصكوك في السياق الاقتصادي والتشريعي الغيني؟
- ما هو الإطار الهندسي والهيكل المقتراح الذي يمكن أن تتبناه غينيا لإصدار وإدارة الصكوك بنجاح لتمويل مشاريع حيوية محددة؟

#### منهج الدراسة:

للإجابة على فرضيات الدراسة، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. سيستخدم المنهج الوصفي التحليلي في رصد الواقع الاستثماري والتمويلي في غينيا، واستشراف الآفاق المستقبلية للصكوك فيها، وذلك لإثبات الفرضية القائلة بأن لها آفاقاً واعدة في تحقيق التطوير التنموي. أما المنهج المقارن، فسيُوظف في المقارنة بين آليات التمويل التي تقدمها المؤسسات الدولية ودورها في فرض قيود على تنمية الدول النامية، وبين جدارة نموذج التمويل الإسلامي كبديل فعال قادر على تحقيق الأهداف التنموية الحقيقية.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان واقع غياب الصكوك الإسلامية في غينيا، على الرغم من نجاح تجارب دول مجاورة مثل مالي وساحل العاج والسنغال، ورغم ما تمتلكه غينيا من مقومات وفرص. وتحدد الأهداف المحددة في النقاط التالية:

أ) إبراز أهمية الموضوع للباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وما يطرحه من قضايا تتعلق بالتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا، وبيان قدرة غينيا على إصدار الصكوك بأنواعها لتمويل العديد من المجالات الأساسية، مثل المستشفيات والجامعات والمصانع.

ب) تسليط الضوء على أهمية الصكوك الاستثمارية، وما تتميز به من مزايا في دعم التنمية المستدامة في غينيا، والإشارة إلى آفاقها المثمرة وقدرتها الواعدة في السوق الاستثماري.

ج) التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في غينيا، وعرض مؤشرات ومتطلبات تفعيل الاستثمار الإسلامي بشكل عام والصكوك بشكل خاص.

د) استجلاء الصعوبات التي قد تواجه إصدار الصكوك في غينيا واقتراح طرق لتفاديها، مع تقديم نماذج هيكلية مقترحة ومعايير لإصدار الصكوك لمواجهة أزمة التمويل الراهنة.

#### تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى خمسة محاور أساسية، رُتبت بشكل منطقي ومتسلسل لتسهيل فهم القارئ لتطور الأفكار:

**المحور الأول:** تمهيد عن جمهورية غينيا.

**المحور الثاني:** أضواء على الأرضية الاستثمارية والتمويلية في غينيا.

**المحور الثالث:** هل الصكوك الاستثمارية أفضل في غينيا مقارنة بغيرها من أدوات التمويل والاستثمار التقليدية؟

**المحور الرابع:** أهمية الصكوك الاستثمارية لتمويل مشاريع الدولة (نموذج تطبيقي).

**المحور الخامس:** الأنموذج الهندسي والهيكل لصناعة الصكوك الاستثمارية والتمويلية في غينيا.

### المحور الأول: تمهيد تاريخي وجغرافي عن جمهورية غينيا

كانت غينيا (1) إحدى المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى فرض سيطرتها على المناطق الغينية ووضعها تحت حمايتها. وفي عام 1895م، عازمت فرنسا على ضم غينيا إلى الحكومة العامة لأفريقيا الغربية الفرنسية، ثم استكملت احتلال الأراضي الغينية بشكل شبه كامل بين عامي 1898م و1900م، وهي الفترة التي سقطت فيها إمبراطورية الإمام ساموري توري - رحمه الله - الذي نُفي إلى الغابون وتوفي هناك.

وبقيت البلاد مستعمرة حتى عام 1958م، حين أُجري استفتاء أفضى إلى الخروج من الحماية الفرنسية - إن صح التعبير - وجاء ذلك بعد الخطاب الشهير للمكافح والقائد الثوري الفذ أحمد سيكو توري - رحمه الله تعالى - الذي ألقاه في حضور الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول، حيث صوتت غالبية الشعب الغيني بـ "لا"، بنسبة بلغت 95% (2).

تنقسم غينيا إلى أربع مناطق طبيعية رئيسية، وثمانية أقاليم إدارية. تتميز كل منطقة بخصائصها الجغرافية والمناخية الفريدة. وفيما يلي، نستعرض بإيجاز خصائص كل منطقة طبيعية، مع ذكر كبريات المدن التي تمثل عواصمها: أولاً: **غينيا العليا:** تتميز هذه المنطقة بأشجارها الأقل كثافة وحشائش السافانا، ويسودها مناخ سوداني. عاصمتها كنانا، وتقع في الشمال الشرقي للبلاد، وتُعد منطقة زراعية بامتياز.

ثانياً: **غينيا الغابية:** تقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي، وتتميز بغاباتها الاستوائية الكثيفة ومناخها الاستوائي. عاصمتها نزيريكوري، ويسودها مناخ موسمي غزير الأمطار يمتد لسبعة أشهر، ويصل ذروته في شهري يوليو وأغسطس.

ثالثاً: **غينيا الوسطى:** تقع في وسط البلاد، وهي منطقة جبلية تضم مرتفعات فوتا جالون. عاصمتها لابي، ويتميز مناخها بالاعتدال النسبي.

رابعاً: **غينيا السفلى:** هي منطقة ساحلية تتميز بنمو غابات المانجروف. عاصمتها كينديا، ويسودها مناخ استوائي ساحلي (3).

يقول الدكتور فتحي في هذه السياق: "المناخ في غينيا مناخ مداري ممطر صيفاً" (4) ويصنف فتحي قائلاً أيضاً:

1 - تقع غينيا على الساحل الغربي من القارة السمراء - إفريقيا، المستطيلة بين دائرتين عرضها 1230753 شمالاً، وبين خطي طول 1598 شرقاً، فوق مساحة تقدر بحوالي 245857 كيلو متر مربع، ويمتد ساحلها على المحيط الأطلسي بنحو 274 كم، ولها حدود مع كل من كوديفوار، ومالي، سيراليون، والسنغال، وليبيريا، وغينيا بيساو.

2 - جهاد المماليك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار للمزيد، بتصرف.

3 - Histoire géographique de république de guinée ترجمة وتصرف ص: 91.



"وتظهر حيث يصبح الغطاء النباتي متقطعاً مع ظهور مساحات قاحلة من الأرض، وعندئذ تسود الشجرات والحشائش القصيرة التي تزهر لمدة عدة أسابيع فقط عقب سقوط الأمطار، ولا تنمو الأشجار أو الشجرات إلا على امتداد المجاري المائية"<sup>5</sup>.

**الثروات المعدنية:** تُعد جمهورية غينيا من أغنى دول غرب أفريقيا، بفضل ما تحتوي عليه أراضيها من ثروات معدنية كثيرة ومتنوعة، وما تمتلكه من مساحات زراعية. وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج البوكسيت والألومنيوم، بالإضافة إلى صادرات الذهب والماس والنحاس وغيرها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن النصيب الأكبر من هذه الثروات لا يزال غير مستغل من قبل الشركات الدولية إلا نادراً، خلافاً لما هو عليه حال أغلب الدول الأفريقية. ولعل سبب ذلك يرجع إلى سياسة الرئيس الأسبق أحمد سيكو توري -رحمه الله - في الحفاظ على ثروات الدولة ضد النهب الغربي. ويقال إنه لم يُستغل من الثروات الغينية إلا 11% حسب بعض الإحصائيات المتداولة. ويُلاحظ أن الدولة تفتقر إلى البنية التحتية في كل المجالات، باستثناء ما ورثته من فترة الاستعمار. وقد بدأت الدولة تستعيد عافيتها بعد انتخابات عام 2010، وشرعت في تبني سياسة عمرانية وصناعية، وخصوصاً "البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(6)</sup>. وهذا من شأنه أن يفيد الدولة في تعزيز مواردها الاقتصادية، ومحاربة الفقر والبطالة، وإنعاش الاقتصاد. ولا شك أن للأوراق المالية الإسلامية، أو الصكوك، دوراً محورياً في تمويل هذا الإطار.

وبالجملة، كل منطقة تختص بثروة أرضية مفيدة،<sup>7</sup> هذه أهم الثروات الدولة.

على الرغم من ذلك، فإن النصيب الأكبر من هذه الثروات لا يزال غير مستغل من طرف الشركات الوطنية أو الدولية، خلافاً لما هو عليه حال أغلب الدول الأفريقية. ولعل سبب ذلك يرجع إلى السياسة الحكيمة للرئيس الأسبق أحمد سيكو توري - رحمه الله - الذي رفض التفريط في خيرات بلده ونهبها من قبل الغرب. وقد قيل إنه لم يُستغل من الثروات الغينية إلا 11% حسب بعض الإحصائيات المتداولة، ويُلاحظ أن الدولة تفتقر إلى البنية التحتية في كل المجالات.<sup>(8)</sup>

### علاقة غينيا مع العالم العربي والإسلامي

إن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين غينيا ودول العالم الإسلامي والعربي هي علاقات رائدة منذ تاريخ قديم، فقد ترسخت هذه العلاقات مع العصر الحديث، وتعتبر غينيا من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد عيّنت المنظمة الرئيس الغيني الراحل أحمد سيكو توري رحمه الله وسيطا في الحرب بين إيران والعراق، وهذا دليل لمركز غينيا في المنظمة كعضو فعال منذ تأسيسها، وهي عضو في البنك الإسلامي للتنمية، ومن الدول التي أنشئ فيها أول مصرف إسلامي بغرب إفريقيا منذ ثمانينيات القرن الماضي المسى بالبنك الإسلامي الغيني تابع للبنك الإسلامي للتنمية كما وأنشأ بها أيضا الوقف الإسلامي للتنمية والتربية منذ تسعينيات القرن المنصرم باتفاق بين البنك الإسلامي للتنمية والحكومة الغينية بشراكة مع زارة التعاون الغيني، كل واضح ودليل على مكانة العلاقات الغينية مع مؤسسات العالم العربي، وكما تتمتع أيضا بعلاقات دبلوماسية رفيعة المستوى مع كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر

4 - أحمد نجم الدين فليحيه إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، جامعة بغداد ص: 330.

5 - المصدر نفسه ص: 124.

6 - هذا البرنامج اخترعها الرئيس الحالي البروفيسير ألفا كوندي بجولة تعاونية في عاصمة فرنسا باريس والذي جمع فيها قيمة أكثر من عشرين مليار دولار 2017 بين العام 2016 إلى PND/PNDES2020 راجع: [www.gouvernement.gn](http://www.gouvernement.gn)

7 -

8 - محمد عبد القادر أحمد، المسلمون في غينيا، ص: 15 بتصرف.

العربية، والمملكة المغربية، وفلسطين، وغيرها من دول العالم الإسلامي كما تعتبر من الدول التي لها مكانة في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

وهي دولة ذات أغلبية مسلمة: "و تزيد نسبتهم عن 85% ... والمسيحية التي رافقت الاستعمار إلى البلاد من بداية القرن الماضي، علما بأن نسبة المسيحيين لا تزيد من 2.2% من السكان.<sup>9</sup> ويؤكد في هذا المنحى محمود الشاكر يقول: "ويشكل المسلمون 93% من مجموع سكان البلد، ويشكل الوثنيون 5% من مجموع سكان البلد، ويشكل النصارى 1% من مجموع سكان البلد.<sup>10</sup> كما يثبت جمال عبد الهادي محمد سعود وزميله علي كسن قائلين: ".... ومازال المسلمون هنالك يمثلون 95% من السكان"<sup>11</sup>. ويرى المحرك البحثي ويكيديا: "الإسلام يعتبر الدين ذات الأغلبية في غينيا يقدر 67% إلى 85% من المسلمين السنة المالكية أو التجانية.<sup>12</sup> رغم تباين الإحصائيات إلا أن مما لا ريب فيه هو ارتفاع عدد المسلمين فيها بلا شك.

### المحور الثاني: أضواء على أرضية استثمارية وتمويلية في غينيا

إن جمهورية غينيا من الدول الأفريقية التي تحتاج إلى استثمارات في كافة مجالات التنمية المستدامة، وفي المشاريع الصغيرة والكبيرة، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتطوير الناتج القومي. كما أن رفع وتيرة الاستثمار في ثرواتها المعدنية كالذهب والماس والبوكسيت يمثل هدفاً تنموياً رئيسياً. ويلزم أيضاً لفت الانتباه إلى الثروات الزراعية، والبحث عن سبل لتطوير آليات جديدة من شأنها اغتنام الأراضي الزراعية الخصبة في هذا البلد. ويضاف إلى ذلك، فرص الاستثمار في قطاعات أخرى مثل وكالات السفر، وبناء المطارات والموانئ، والصيد البحري، وغيرها.

ويمكن استغلال النقص في البنى التحتية كفرصة استثمارية في مجالات متعددة ومتنوعة في غينيا، لأنها دولة تفتقر إلى مشاريع عمرانية مثل بناء الفنادق وتشبيد الطرقات والجسور. وهذا من شأنه أن يسهل تمويل المشاريع التي تحتاجها البلاد، دون أن تضطر الدولة في غالب الأحيان إلى اللجوء للمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تفرض قيوداً صارمة قبل تقديم التمويل. وفي هذا السياق، أصبح التمويل الإسلامي والصكوك بديلاً فاعلاً يمكنه تحقيق هذا الغرض

ويبدو أن اللجوء إلى هذه المؤسسات الدولية يُعزى إما إلى غياب مؤسسات بديلة، أو إلى أن الدولة لا تدرك وجود مؤسسات استثمارية إسلامية أخرى سوى البنك الإسلامي للتنمية. فعلى سبيل المثال، لا تتعامل مؤسسات هامة مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة<sup>(13)</sup>، مع غينيا على الرغم من الفرص الواعدة المتاحة فيها.

### فرص الاستثمار حسب الوكالة الغينية لتشجيع الاستثمار

على هذا الأساس، تأسست الوكالة الغينية لتشجيع الاستثمار الخاص (APIP) في مطلع عام 2010. تهدف هذه الوكالة إلى لعب دور فعال في الترويج للاستثمارات وتشجيعها في القطاع الخاص، لجعل بيئة الاستثمار جذابة

<sup>9</sup> د/ كبا عمران، الحياة الأدبية في غينيا ص: 28.

<sup>10</sup> محمود شاكر، التاريخ الإسلامي 15 التاريخ المعاصر غربي افريقية ط، 1، ص: 110.

<sup>11</sup> جمال عبد الهادي محمد سعود، ود/ علي كسن المجتمع الإسلامي المعاصر، د/ ط، 1، ص: 171.

<sup>12</sup> ويكيديا ترجمة من الفرنسية بعد طرح السؤال عن نسبة المسلمين بغينيا كان جوابه بتاريخ 2017/04/23 في الساعة الثالثة والنصف ليلا.

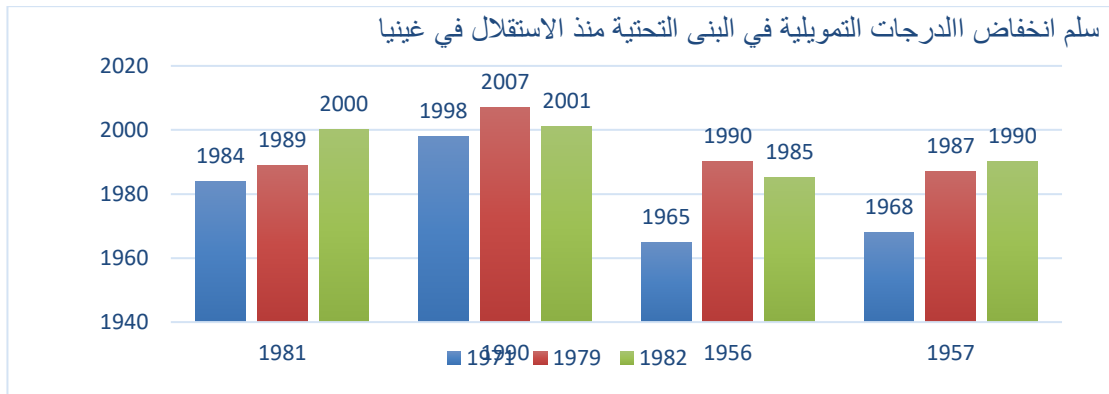
<sup>13</sup> - الخدمات المالية الإسلامية، مواضيع الندوة الدولية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي بالرباط جامعة محمد الخامس ص: 400 - 402.



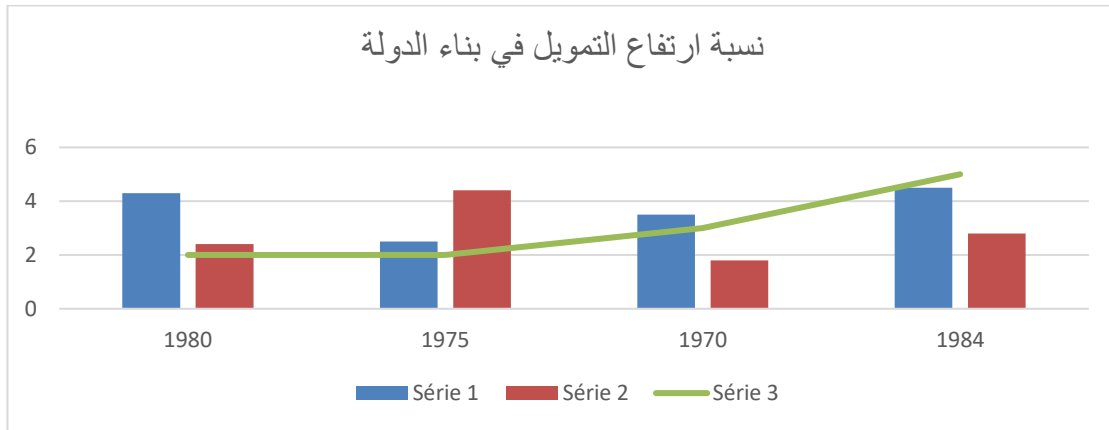
للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. وللوكالة أهداف أساسية تلبي غايات المستثمرين المختلفة. نستعرض فيما يلي أبرز النقاط التي تروج لها الوكالة، استنادًا إلى المعلومات المنشورة على موقعها الرسمي:

- استثمارات تتجاوز 42 مليار دولار في قطاع المعادن: يصل حجم العقود المبرمة في قطاع المعادن إلى ما يزيد على 42 مليار دولار أمريكي منذ عام 2010. تُعد احتياطيات غينيا المعدنية من الأكبر عالميًا من حيث الكمية والنوع، حيث تُصنّف كثاني أكبر منتج للبوكسيت والحديد في العالم، كما أنها مُصدّر رئيسي للذهب والماس والفضة.
- إمكانات زراعية وكهرومائية هائلة: تتميز غينيا بأراضي زراعية خصبة وإمكانات طاقة كهرومائية هائلة تُقدّر بأكثر من 6000 ميغاوات، لم يُستغل منها إلا القليل. وتتمتع بمقومات طبيعية تسهل استغلالها لإقامة أكبر المشاريع الزراعية، مما يؤهلها لتصبح قوة كهربائية وزراعية في المستقبل.
- تكلفة استثمار منخفضة وأرباح مرتفعة: تُعد تكاليف التشغيل، مثل أجور الموظفين، منخفضة مقارنة بدول غرب أفريقيا الأخرى. كما أن أسعار الكهرباء والماء تنافسية، مما يجعل بيئة الاستثمار مواتية. بالإضافة إلى الموارد المعدنية، فإن أراضي غينيا الخصبة توفر فرصًا لإقامة مشاريع زراعية كبرى.
- بيئة استثمارية جاذبة: تتعدد فرص الاستثمار في غينيا في مجالات كثيرة. وقد قامت الدولة بإجراء تعديلات قانونية واسعة لجعلها أكثر تنافسية في جذب المستثمرين في المنطقة. ويتمثل ذلك في توفير ضمانات للاستثمار وإصدار قانون جديد للمعادن، بهدف الارتقاء ببيئة الاستثمار وزيادة الأعمال إلى المستوى المنشود.
- تمويل الدولة لمشاريع البنية التحتية: تمول الدولة مشاريع حيوية مثل مشروع كابلات الألياف البصرية الذي يمتد لأكثر من 4500 كيلومتر ليغطي كافة أنحاء البلاد. بالإضافة إلى سد كاليكا الكهرومائي (240 ميغاوات) الذي تم إنجازه عام 2015، وسد سوابيتي الكهرومائي بطاقة تتجاوز 400 ميغاوات. كما تشمل المشاريع إعادة تأهيل ميناء كوناكري وتوسعته لتعزيز قدرته الاستيعابية، وبناء فنادق بمعايير دولية، وتسهيل تصدير المنتجات المحلية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي. كما تتعاون الدولة مع الهيئات الدولية لتأهيل الكوادر وتهيئة بيئة اقتصادية وتقنية ملائمة للتنمية المستدامة.
- الاستقرار السياسي والديمقراطي: شهدت غينيا تحولًا ديمقراطيًا في عام 2010، وهي لم تشهد نزاعًا مسلحًا منذ استقلالها، على عكس العديد من دول الجوار. وقد قامت بتعديلات قانونية ومؤسسية مناسبة. ومنذ عام 2010، تتمتع غينيا بمؤشرات اقتصادية قوية على الرغم من التحديات مثل وباء إيبولا وبعض الاضطرابات السياسية. وقد نجحت في التحكم في التضخم النقدي، وتخفيض العبء الضريبي إلى 18%، ومعالجة عجز الموازنة. وبفضل هذه الجهود المشجعة لجذب الاستثمار، أصبحت مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة متوازنة ومتميزة، خاصة خلال عامي 2017 و2018.
- غينيا: بوابة مفتوحة للاستثمارات العالمية: تتميز غينيا بثروات معدنية وزراعية وكهرومائية متنوعة. ومن خلال استثمار هذه الموارد الطبيعية في الاقتصاد الوطني، تطمح الدولة إلى تحقيق تطور شامل بحلول عام 2035. فالفرص الاستثمارية عديدة في كافة المجالات، وغينيا مستعدة لاستقبال رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم في القطاعين العام والخاص<sup>(14)</sup>.

<sup>14</sup> - [www.apip.gov.gn](http://www.apip.gov.gn) البنود مترجمة من موقع الوكالة للتنمية الاستثمار العام والخاص في غينيا مع بعض تصرفات دلالية.



15



المحور الثالث: هل الصكوك الاستثمارية أفضل في غينيا مقارنة بغيرها من أدوات التمويل والاستثمار

التقليدين؟

معطيات استثمارية

إن المعطيات الاستثمارية المشار إليها في المحور السابق تؤكد أن الأوراق المالية الإسلامية قابلة للتطبيق في غينيا، لأن القواعد والأنظمة الاستثمارية القائمة لا تتعارض مع ضوابط الصكوك، حيث يهدف كلاهما إلى تشجيع الأعمال التشاركية والاجتماعية، ومحاربة الفقر وتقليل البطالة، وتطوير الصناعة المحلية. وبهذه الأبعاد الاقتصادية والتنموية، تأتي هذه الدراسة لتكون لبنة أساسية للدراسات اللاحقة، بهدف إبراز الفرص المتاحة للأوراق المالية الإسلامية. كما ستسلط، من خلال محاورها، الضوء على أهم العناصر اللازمة لتنفيذ الأعمال الاقتصادية والاستثمارية وفق ضوابط وقواعد تتوافق مع القانون الوطني والشريعة الإسلامية. وذلك في إطار تكاملي لتحقيق المقاصد التنموية للدولة.

إن جلب رؤوس أموال طائلة من الشرق الأوسط - ودول الخليج تحديداً - وتعزيز السيولة للبنوك في غينيا، والبنك الإسلامي الغيني بالأخص، والترخيص لبنوك إسلامية أخرى، يمثل فرصة لخلق منصة اقتصادية واعدة، مما سينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة. وعليه، يجب على الدولة أن تنظر إلى الصكوك بجدية واهتمام، وأن تقدم الدعم لهذه الأداة التمويلية التي تبدو أفضل من غيرها في مواجهة الأزمات التمويلية.

15 - مقارنة في الأرقام حول درجات التمويل في السنوات الغابرة واللاحق.

### المقارنة بين التمويل بالصكوك الإسلامية والقروض الدولية

هنا نقوم بمقاربات بين المؤسسات الدولية والصكوك الإسلامية، وسنعرف كل منهما، و في هذا الصدد يقول الدكتور سامي يوسف كمال محمد: "المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث ... كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، فأهم هذه المؤسسات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"<sup>16</sup>.

وهل الصكوك تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية في الغالب أم مؤسسات ذات نشاط استثماري أو الدولة لتكون مطابقة مع لقواعد التشريع الإسلامي واجتهادات الفقهاء.

### مفهوم الصكوك:

جاء عن ابن منظور:

" مصطلح الصكوك والتصكيك: الصك في اللغة: الذي يكتب للعهد، أو كتاب الإقرار بالمال، أو الذي يكتب في المعاملات (17).

مصطلح الصكوك قد أصبح عرفاً لدى الجمهور على خصوص الاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة الغراء.<sup>18</sup>

### تعريف الصكوك اصطلاحاً

وأما تعريفها عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فهو: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>19</sup>.

بناء على هذا، فإن تسليط الضوء يبرهن أن الصكوك هي أوراق مالية متساوية القيمة تمثل أقساطاً أم حصصاً شائعة متساوية في ملكية أعيان أم منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع مستهدف أم نشاط استثماري محدد وفق الشريعة الإسلامية فليست كالسندات التقليدية الربوية.

وعليه، تبقى الصكوك أداة استثمارية تقوم على أساس المضاربة لمشروع أم نشاط استثماري مبرمج؛ بحيث لا يكون هنالك لصاحب الصكوك أم مالكة فائدة أم نفع مقطوع، بل إنما تكون له نسبة من الربح المحقق من العملية لاستثمارية بقدر ما أسهم به في الصكوك، والفرق بينها وبين السندات والأوراق المالية التقليدية الأخرى أنها معرضة للربح والخسارة على السواء تحت وسام القاعدة الشاملة "الغنى بالغرم" تحت لواء الأحكام الشريعة الإسلامية.

نستخلص من خلال هذه التعريفات، أن الصكوك المالية الإسلامية تلائم حاجات استثمارية لدولة غينيا، وإذا تم إصدارها فلها مردودية إيجابية في البعد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وهذه الأبعاد هي التي تسعى كل الدول النامية لتحقيقها وترسيخها.

16 - سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية، ص: 11

(17) . ابن منظور لسان العرب، مادة صك.

18 - الدكتور الشيخ علاء الدين زعتري، الصكوك تعريفها أنواعها أهميتها في التنمية ص: 8

19 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2007، البند 2 من المعيار الشرعي رقم 17.

إن الاقتراض للاستثمار من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي و هما أكبر مؤسسات التمويل في العالم حيث يصل حجم الاقتراض إلى ما بين 40 مليار او 50 مليار دولار أمريكي سنويا توجه أغلب هذه القروض والتمويلات إلى الدول النامية ومنخفضة ومتوسطة الدخل، وهي مؤسسات أيضا تقوم بأدوار متعددة تشكل في تسهيل القروض وتوفيرها للحكومات، ويلبي ذلك مجالات الإصلاح والدعم الفني والتقني، كما تقوم مؤسسات ذات نظائر أخرى بالاستثمار في مشروع في القطاع الخاص مع توفير الضمانات لذات القطاع.

إن المؤسسات الدولية ذات التوجه الاستثماري تعمل كالآتي:

مؤسسة التمويل الدولية التي أنشأت في الخمسينات تهدف إلى منح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية، وتوفير المعونة للدول النامية، والوكالة الدولية التي أنشأت في الثمانينات تسعى إلى تزويد القطاع الخاص بتأمين المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار في الدول النامية مع تقديم يد العون في المجالات القانونية والاستراتيجية والمشورة، كما يقصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يمنح القروض في المشاريع التي تحقق له عائدا محتملا، وأما مؤسسة التنمية الدولية ترمي الى مساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم و تهدف إلى تقليل البطالة ومحاربة الفقر تحت خدمات غير ربحية لتعزيز النمو الاقتصادي.<sup>20</sup>

فهذه المؤسسات في ظاهرها تهدف إلى تجويد الهندسة الاقتصادية في العالم وبالأخص في الدول النامية، كما تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة واعداد الدول النامية، كما يبرهن عمل المؤسسات على تعزيز وتشجيع للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

رغم هذه الشعارات اللامعة والأهداف السامية المسطرة في بنود هذه المؤسسات إلا أنها لا تسعى حقا في هذا الاتجاه، لا شك أنها تمويه وتدليس بل هي التي تعرقل النمو الاقتصادي للدول النامية لتبقى حبيس سيطرتهم، فكم من دول احترمت عهود المشورة الاستراتيجية والتخطيط الاقتصادي من تلكم المؤسسات ولا تزال تعاني من ويلات الفقر منها غرب افريقيا، وهناك دول أخرى خرجت وامتنعت من تطبيق شروط وتعليمات هاته المؤسسات الدولية، فأصبح لها قوة اقتصادية ملموسة كتركيا وماليزيا خير مثال حين أعتمدتا على مواردتهما الذاتية وألغتتا كل المشورات من تلكم المؤسسات كالبنك الدولي والصندوق النقد الدولي.

#### ماذا يجري تحت كواليس في آليات المؤسسات الدولية للمالية والتمويل؟

إن اللوائح التي يحملها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهما من تلكم المؤسسات لا يعني رغبتها الحقيقية لخدمة الدول، بل تسعى أن تجعل من الدول النامية تحت سيطرتهم الاقتصادية لفائدة طائفة من سماسرة القروض وصعاليكها من أمريكا وغيرها تحت غطاء المؤسسات الدولية، فالأمر في جوهرها لا تخرج القدر الأكبر من الأموال المقترضة إلا بإدارة شركات أميركية ؟إنشاء موانئ، ومطارات، ومناطق صناعية تتولى إنجازها، ويتدرب قراصنة القروض أن يتمكنوا في افشال الدول النامية في سداد قروضها كي تبقى تحت سيطرة جشعة من اللولبيات.<sup>21</sup>

هذا، كان أكبر شهادة للخدع الدولية في الاستثمارات وتمويلات الدول النامية، لقد قدم المؤلف؟ براهين ساطعة لأعمالهم في خلق مبررات القروض الدولية الضخمة التي تمنح للدول التي سيعمل فيها؟ مع اعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية.<sup>22</sup>

20 - سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية ص: 17 - 21 بتصرف.

21 - و شهادة أحد القراصنة في هذا السياق حين كشف جون بركنز في كتابه

Confessions of Economic Hit Man

22 - المصدر السابق، ص: 33 بتصرف

علاوة على كل هذه الحقائق، فإن التحديات القائمة التي تواجه دول العالم الثالث -النامية- ليس عدم القدرة على تجاوز مشاكلها الاقتصادية السياسية والاجتماعية فحسب، بل هناك عراقيل وعوائق تصمم من خارج عالمنا، بل تروج لنا شعارات خادعة وزائفة وبرامج ذات نوايا خفية كي يتحكموا في دولنا قيادة وسيادة تحت رحمة الاستراتيجيات الخادعة، والسياسات الطالحة مدبرة من قبل اللوبيات الدولية في الصناعة الاستثمارية والمسيطرة على الإمبراطوريات المالية العظمى.

### المحور الثالث: حاجة غينيا إلى الصكوك لتمويل البنية التحتية العمومية

#### الصكوك بضوابط الشريعة

إن الصكوك الإسلامية، المصممة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية لتمويل مشاريع الدولة أو المقاولات الخاصة والعامة، تُبنى على مبدأ المعاملات المالية "الغنم بالغرم" الذي يجسد المشاركة في الربح والخسارة. فقد أثبتت الدراسات أن الصكوك تتمتع بجدارة عالية في التمويل والاستثمار، ناهيك عن تحقيقها للمقاصد الشرعية والاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد ذلك تجربة دول مثل بريطانيا ونيوزيلندا في الغرب، وقطر والإمارات في الشرق الأوسط، وماليزيا وإندونيسيا في آسيا، والسنغال ومالي وساحل العاج في غرب إفريقيا، والتي حققت جميعها نجاحاً باهراً في هذا المجال.

#### حاجة غينيا إلى تمويل مشاريع البنية التحتية

في هذا السياق، تفتقر جمهورية غينيا إلى رؤوس الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها في تمويل المشاريع المتعددة. ونظراً لافتقارها إلى البنى التحتية الأساسية مثل الطرق السريعة، والجسور، والفنادق، والجامعات، ومشاريع السدود الكهرومائية، والمصانع، والموانئ، فلا شك أن الصكوك الاستثمارية يمكن أن تكون الأداة الناجحة لتمويل مشاريع الدولة، والإسهام في تنمية الاقتصاد والمقاولات، وتقليل البطالة والفقر.

من هذا المنظور، تمتلك غينيا المؤهلات التي تمكّنها من إصدار صكوك حكومية - أو ما يُعرف بالصكوك السيادية - لتمويل مشاريعها الهامة في القطاع العام، وذلك وفقاً لاحتياجاتها وباستخدام صيغ الأوراق المالية الإسلامية، بهدف مواكبة متطلبات العصر وسد النقص في كافة المجالات.

وقد أكدت التجارب الدولية أن الصكوك الإسلامية هي البديل الآمن للتمويل التقليدي. كما أكدت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية أن الصكوك تمثل حلاً مناسباً للكثير من القضايا التمويلية. فقد أسهمت الصكوك، سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، بفعالية بارزة في تحقيق التنمية في أنحاء العالم، حيث قُدِّر حجم إصداراتها في الوطن العربي وحده بنحو 300 مليار دولار في أقل من عقد. كما أن دولاً مثل روسيا واليابان بدأت تصدر الصكوك، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذه الأداة المالية على الساحة الدولية.

#### التمويل الإسلامي الخيار الأفضل

وقد أكد الدكتور جوان جوسي دبوب المدير الإداري للبنك الدولي أن التمويل الإسلامي خيار جيد للدول في مجال إدارة محافظها المالية والحصول على بدائل تمويلية أخرى.<sup>23</sup>

فإذا نظرت إلى تجربة بريطانيا، وماليزيا، وروسيا التي نفذ فيها بنك التجارة الخارجية الروسي إصدار صكوك إسلامية بقيمة 200 مليون دولار، وبريطانيا سخرت قوانين للصكوك الإسلامي وغيرها.

وفي أفريقيا تجارب دولة السودان والسنغال وساحل العاج وجمهورية مالي وتوغو وغيرها أصدرت جميعاً الصكوك، فهذا يبشر بتعاطي هذا النوع من التمويل، فإن غينيا قادرة أن تصدر صكوكاً تتوفر على الضوابط الشرعية

<sup>23</sup> - المصدر السابق ص: 99

الإسلامية والمنسجمة مع السوق الدولي الصكوكية الذي وصل حجمه في عام حوالي " 500 مليار دولار 25% في منطقة الشرق الأوسط و 75 في جميع أنحاء العالم.<sup>24</sup>

قد رأينا فيما سبق أن غينيا بحاجة ماسة إلى التمويل لأشغالها العمومية وتشجيع الاستثمار ما يضمن استقرار اقتصادها والأمن في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، فلا تتحقق هذه كلها إلا بالحنكة السياسية الاقتصادية وتجويد الحوكمة الاستثمارية بغية تخفيض أعداد الفقراء والقاصرين وسلامة الشعب من الصدمات الاقتصادية، ذلك منوط بتوفير البنى التحتية المتطورة في كل المجالات الحيوية. يمكن حصر فرص التمويل في مجال الأشغال العمومية في غينيا إلى:

- الاستثمار في مجالات المعادن والتي وصل قيمة الاستثمارات فيها إلى 52 مليار دولار أمريكي.
- الأشغال العمومية في البنى التحتية مثل بناء الفنادق والطرق السيارة والجسور الخ...
- المصانع في تسهيل المنتجات الزراعية وتحويلها إلى قدرة اقتصادية وادخالها في السوق الدولي مع تخفيف الاستيراد لبعض المواد التي يمكن انتاجها في الدولة بكل بساطة.
- تشجيع المقاولات الصغرى والكبرى عبر قنوات مدروسة لفائدة المدن الصغيرة

إن غينيا أمامها فرصة كبيرة لو أغتنمها لتمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي كبير مع الصكوك الإسلامية لأن الصكوك تتميز بميزة اقتصادية أكدة، ولها انعكاسات رائدة لتطوير الدولة، فالعلاقة بين غينيا والدول العربية والإسلامية ممتازة منذ فجر استقلالها، ثم إن الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية في إنعاشها سيتكون لها أثر قوي لجذاب المستثمرين العرب من الخليج والمسلمين على وجه العموم، وعليه تحتاج غينيا إلى هندسة قوانين استثمارية تأخذ بعين الاعتبار خاصية المالية الإسلامية بجانب قوانين وضعية، حتى يكون ذات التجانس المفيد، وإصدار صكوكا حسب الحاجة والقصد المنشود.

ومما ينبغي تأكيده، أن الصكوك تُعد أكثر ملائمة لتمويل المشاريع في غينيا من غيرها من الأدوات، لأن التمويلات الدولية غالباً لا تكون في صالح الدول النامية. ويُقدّر الخبراء أن يصل حجم إصدارات الصكوك الإسلامية إلى نحو خمسة تريليونات دولار بحلول عام 2025م. وقد أكدت دراسة منشورة على موقع البنك الدولي أن "الصكوك برزت خلال السنوات الأخيرة كواحدة من أهم الأدوات الاستثمارية والتمويلية الإسلامية الأكثر نفوذاً وفعالية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة".<sup>25</sup>

ويضيف التقرير أنه تم في السنوات الثلاث الماضية إصدار صكوك إسلامية بلغت قيمتها نحو 40 مليار دولار، من قبل بنوك ومؤسسات مالية في الشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى إصدارات من بلدان إسلامية وبعض المؤسسات الدولية غير الإسلامية مثل البنك الدولي.<sup>26</sup>

يمكن لغينيا أن تصدر صكوكاً وتتداولها استناداً إلى عقود متنوعة مثل المضاربة والاستثمار في إنشاء المصانع وبناء البنية التحتية. كما يمكنها أن تساهم في إصدار الصكوك عبر كافة أنماط العقود الشرعية، نظراً لأن البيئة الاستثمارية والتمويلية في البلاد متعددة ومتنوعة جداً.

<sup>24</sup> - ASPX : 87 / 2010/02/24/32/8418 http://www.ahram/org.eg

<sup>25</sup> - موقع البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/>

<sup>26</sup> - المصدر السابق ص: 76



## المحور الرابع: أهمية الصكوك الاستثمارية لتمويل مشاريع الدولة نموذج؟

### دور الصكوك الاستثمارية في التنمية

تُعد الصكوك من أهم مصادر التمويل التي يُعَوَّل عليها بعد أن أثبتت جدارتها، وهي الأداة التي يُؤَمَّل فيها من قبل عدد كبير من البلدان، ويمكن لغينيا أن تكون من بين هذه الدول. فهي تسهم في جمع السيولة وتخفيف المخاطر التي تهدد أنماط التمويل الدولي، شريطة أن تضع قوانين صارمة لمنع الرشوة والنهب والفساد المالي. وبذلك، تكتسب أسواق الصكوك المالية درجة من النمو والاستقرار، إضافةً إلى كونها أداة مهمة من آليات تدير السيولة وإدارتها. ومن هذا المنطلق، وانطلاقاً من هذه الجدارة والأهمية للصكوك، سعت العديد من الأنظمة المالية والمؤسسات الاقتصادية إلى دراسة الصكوك والتعرف على خصائصها وطرق استغلالها، بالإضافة إلى دراسة هياكلها وضوابطها الشرعية، وكيفية هندستها لتكون ملائمة لتمويل مشاريع الدولة.

### ضوابطها وأهميتها

إن الصكوك الاستثمارية لا بد أن تكون مطابقة للمواصفات والمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية، وقد عرفت الصكوك الاستثمارية الإسلامية من قبل الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".<sup>27</sup> فيمكن اعتبار المعايير الشرعية الضابط الشرعي في إصدار الصكوك وت نهي الجو القانوني المناسب لذلك عبر البنود في إطار قانون عام.

### أهميتها مع قدرتها:

تكمُن أهمية الصكوك في كونها أداة معاصرة فعالة لتجاوز أزمة السيولة وتيسير جمعها. كما أنها تتميز بقلّة المخاطر، نظراً لأن بنيتها التشريعية والشرعية تقوم على أساس أن الأرباح والخسائر تُقسَّم بين المتعاقدين. فإذا توفرت البنود القانونية وزُوِعت الخصائص الشرعية للصكوك الاستثمارية، فإنها تُعد من أفضل الأوراق المالية في الأسواق التمويلية والاستثمارية.

فإذا كانت المؤسسات الدولية تضع قيوداً وعراقيل قبل تمويل بعض المشاريع، فإن إصدار الدولة للصكوك بهدف التمويل يُعد من أنجح الطرق لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والأساسية ونحوها.

إن الدول الأفريقية تشتكي كثيراً من ندرة السيولة وقلّة رأس المال، مما أسهم في تدهور التنمية، وانتشار البطالة والفقر الذي ضرب بأطنابه في القارة. في المقابل، نجد أن الأمة الإسلامية التي ننتمي إليها تمتلك رؤوس أموال ضخمة تُستثمر في الغرب، ثم يُعاد إقراضها من فوائدها وعوائدها. فلو تم تبني الصكوك الاستثمارية وأدوات التمويل الإسلامي، لأمكننا تحقيق قفزة اقتصادية، والحد من الفقر، وتقليل البطالة في صفوف أبناء وطننا الحبيب.

### التحديات التي تجدر تفاديها:

ما يجب التنبيه عليه أن تحاول الدولة قبل إصدار الصكوك ألتقليل من التحديات والمخاطر التي قد تواجه الصكوك من انشائها حتى اكتتابها وتصفيتها من أهمها:

<sup>27</sup> - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية.

- أ. التحديات القانونية؛ عدم تسجيل ملكية الأصول العقارية رسمياً باسم حملة الصكوك.
- ب. المعايير المحاسبية؛ عدم إخراج الأصول من الميزانية بعد بيعها لحملة الصكوك، معاملة الصكوك كأوراق مالية مضمونة الأصل والعائد Fixed Income " دون اعتبار لمخاطر الآلية الشرعية ومخاطر الملكية.
- ج. معايير التصنيف الائتماني؛ عدم أخذ وكالات التصنيف الائتماني مخاطر الآلية الشرعية مخاطر الكلية في اعتبارها عند منح التصنيف؟.
- د. الالتزامات الشرعية؛ اقتصار دور الهيئة الشرعية على اعتماد العقود والآلية، عدم التواصل بين وكالات التصنيف الائتماني والهيئة الشرعية<sup>28</sup>.

### مظان اصدار الصكوك وتنفيذها في غينيا:

يمكن توظيف الصكوك في تمويل قطاعات حيوية متعددة في غينيا. وفيما يلي أبرز هذه المجالات:

#### أولاً: إصدار الصكوك لتمويل قطاع الصحة

يحتاج القطاع الصحي في غينيا إلى تنمية قدراته بشكل عاجل. وتشير الإحصائيات إلى أن الدولة لا تتوفر على عدد كافٍ من المستشفيات والمراكز الصحية في العاصمة والأقاليم الإدارية والمحافظات والقرى. فالمؤسسات الصحية التي بُنيت عندما كان عدد السكان لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة وقت الاستقلال، لا تزال هي نفسها اليوم بعد أكثر من نصف قرن، في حين تضاعف عدد المواطنين ليتجاوز عشرة ملايين نسمة، مما يبرر الحاجة الماسة لبناء مستشفيات جديدة ومراكز صحية عصرية لتلبية الطلب المتزايد.

ومما يجدر تسجيله في هذا السياق، أن الدولة تخصص مليارات من خزائنها سنوياً لعلاج الموظفين والشخصيات البارزة في الخارج (في دول مثل المغرب وتونس وفرنسا). ولو أصدرت صكوكاً لبناء مستشفى متطور بأجهزة تقنية حديثة، لكان من الممكن استثمار تلك المليارات كأشكال مشاركة من الدولة، وتوجيهها لإنجاز مشاريع أخرى.

#### ثانياً: بناء الجامعات وتحديثها بمعايير معاصرة

بعد استقلالها، لجأت جمهورية غينيا إلى التعاون مع الدول الشيوعية (مثل فيتنام وروسيا وكوبا) لتطوير أنظمتها التعليمية، وأصبحت آنذاك نموذجاً لتكوين الكوادر الفنية في غرب أفريقيا. وقد أنشأت الدولة معاهد للتكوين في تخصصات مختلفة، وطورت معهد كوناكري ليصبح جامعة جمال عبد الناصر، وأسست جامعة جوليوس نيريري في العاصمة الثانية كوناكان.

إلا أن الأموال التي ينفقها الغينيون لإرسال أبنائهم للدراسة في الخارج، بالإضافة إلى المنح التي تخصصها الدولة لتكوين الكوادر في الخارج، تُقدَّر بالمليارات سنوياً. والسبب هو افتقار الدولة إلى جامعات ومعاهد متطورة، مما يدفع الحكومة والأسر الميسورة إلى إرسال أبنائهم للخارج بتكاليف باهظة، كان من الممكن استغلالها في توفير فرص عمل لو توفرت أنظمة تعليمية متقدمة محلياً.

فلو بنت الدولة جامعات متطورة مزودة بمختبرات حديثة وبرامج تدريبية مناسبة، لاستفادت أولاً من السيولة المالية التي كانت تُرسل إلى الخارج، ولأسهم ذلك في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتقليل البطالة، وتشجيع الكفاءات الغينية في الخارج على العودة إلى وطنهم للمساهمة في تطوير الكفاءات المحلية. وبما أن الدولة قد لا تستطيع توفير كل ذلك

28 - الدكتور أشيد الكلاني، الصكوك آليات وتحديات وترشيد ص: 30

دفعة واحدة، فإن إصدار الصكوك يمثل فرصة تمويلية واستثمارية مثالية لتنويع الاستثمار وتعزيز الاقتصاد، على أن تُوكل إدارة هذه المشاريع إلى جهة مختصة وتُفرض رقابة صارمة لمحاربة الفساد المالي.

#### ثالثاً: إنشاء مصانع إنتاجية

إن الدول التي تستورد كل احتياجاتها يظل اقتصادها ضعيفاً. فالدول النامية، التي تعتمد على الاستيراد، تجد صعوبة في الخروج من هذه الحلقة المفرغة إلا بالاعتماد على أسس اقتصادية متينة. فالدولة التي لا تُصَدِّر تعاني من ضعف في جوانب اقتصادية كثيرة.

وعليه، يُعد الاستثمار في الصناعة من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لأنه يوفر احتياجات المجتمع من السلع والآلات، ويعتبر أداة قوية لمحاربة البطالة وتوفير فرص العمل. كما أنه يزيد من الإيرادات الضريبية، وله دور فعال في تحفيز الدورة الاقتصادية. إن إنشاء المصانع من أهم دعائم تحسين الأداء الاقتصادي، وأداة مهمة لتعزيز التكامل التجاري بين الدولة وجيرانها.

وإذا أخذنا في الاعتبار ما تستورده غينيا من احتياجات أساسية، نجد أن ما يتم إنتاجه محلياً قد لا يتجاوز 10%. هذه الظاهرة تشير بوضوح إلى أن الدولة تعمل لصالح الدول التي تُصَدِّر إليها، وتظل مجرد مستهلك يساهم في تعزيز اقتصادات تلك الدول، بينما تبقى هي في مصاف الدول الفقيرة<sup>29</sup>.

#### الفرص الفلاحية:

على الرغم من أن حوالي 83.87% من الأراضي الغينية صالحة للزراعة، إلا أن الدولة تستورد محاصيل أساسية مثل الأرز والبصل والطماطم. وهذا يعني أن الشعب الغيني لا يستهلك مما يُنتج محلياً بالقدر الكافي، وهو ما يمثل تحدياً مباشراً لاقتصاد الدولة. ويُعد هذا الاعتماد على الاستيراد سبباً رئيسياً للتضخم النقدي، لأن الأنشطة الاقتصادية والممارسات التجارية لا تصب في صالح خزانة الدولة. ونتيجة لذلك، تضطر الدولة باستمرار إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية، مما يجعل العجز في الموازنة أمراً حتمياً. يُضاف إلى ذلك تكلفة شراء العملة الصعبة من السوق الدولي. فلو كانت الدولة تُصَدِّر منتجاتها إلى السوق التجاري الدولي، لاستطاعت بناء سياسات صرف ناجحة تسهم في الحصول على العملة الصعبة<sup>30</sup>.

يمكن لغينيا أن تُصَدِّر صكوكاً استثمارية لإنشاء المصانع بعد إجراء دراسات جدوى دقيقة. ويمكن للمؤسسات الدولية والإسلامية أن تشارك في هذه المشاريع، حيث يمكن الاستعانة بالوكالات الدولية لضمان الاستثمار، والمراكز الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، للمساعدة في توفير الضمانات ووضع الإطار القانوني اللازم لتلك الإصدارات. ويلزم الدولة أن تفتنم مكانتها التاريخية وعلاقاتها الدبلوماسية المتميزة مع العالم الإسلامي، ومع البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك مع مؤسسات أخرى مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

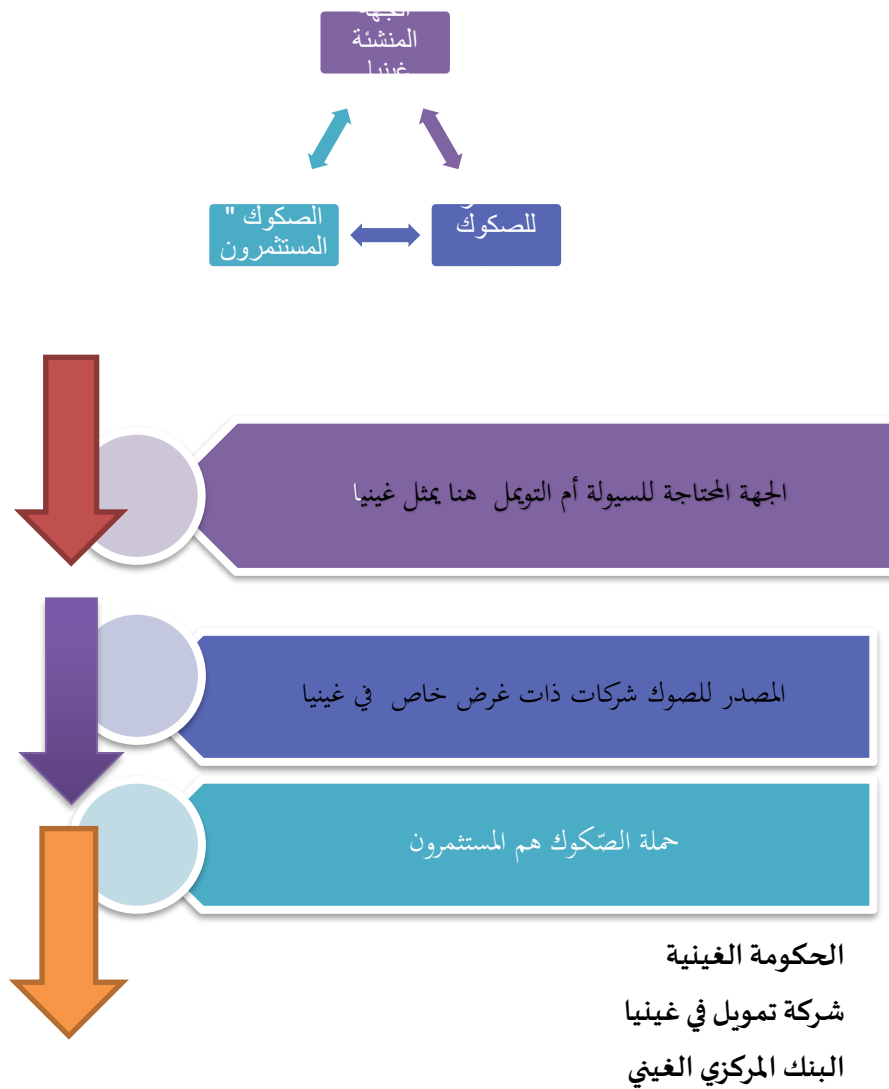
فكل هذه المؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات الائتمانية والتمويلية وفقاً لأهدافها التأسيسية، وتقوم بتعبئة الموارد المالية بوسائل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

29 - لا بد من سياسة اقتصادية صناعية لتقليل الاستيراد والتحويل المنتوج الوطني الى الأسواق الدولية.

30 - هذا أيضا معضلة عويصة تفقر الى التدبر وبحث عن الحيلولة.

نستخلص من هذا المحور أن للصكوك أهمية كبيرة وقدرة فاعلة على تعزيز الاقتصاد، وقد تكون الأداة المثلى لجمهورية غينيا لتطوير قدراتها التمويلية. وذلك عبر إصدار الصكوك لتلبية الاحتياجات الملحة التي تفتقر إليها الدولة، شريطة أن تضع أطراً قانونية وتشريعية تتلاءم مع متطلبات العصر، مما يفتح الباب أمام المستثمرين المسلمين والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية

**المحور الخامس: الإطار الهندسي والهيكل للصكوك الاستثمارية والتمويلية في غينيا**  
تُعتبر الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري. وهي لا تقوم على الاقتراض بفائدة كما هو الحال في السندات التقليدية، وتخضع للرقابة الشرعية. وتُعرف عملية إصدار الصكوك بالتوريق أو التصكيك. ويتشكل الهيكل الأساسي لإصدار الصكوك عادةً من الأطراف التالية:



#### 4 . البنك الإسلامي الغيني أم غيره

يعتمد عند شركة svp أم الدولة تنشأ شركة انتمانية أم تحال إلى المؤسسات ذات نظيرة دولية

يحمل الصكوك كل من يريد حكومات بنوك إسلامية بنوك تقليدية أفراد شركات أم أوقاف.

حينما تصدر الحكومة الغينية صكا مثلا يتم نشر خبر الإصدار في الصحيفة الرسمية للدولة والصحف الأخرى المتخصصة في التمويل الإسلامي وغير الإسلامي، يكون مع المستندات التعاقدية المنطوية عليها النشرة مع التنظيم المنضبط لتعاقدية قانونية بين أطراف متقاعد؟ في الصكوك بحسن معطيات تعاقدية؟.

الواجبات الشرعية والقانونية في اصدار الصكوك:

- أن تخضع الصكوك تحت للضوابط شرعيا
  - أن يكون العقد مع وتوثيق موافق للشرعية الإسلامية
  - ضرورة وجود وثيقة شرعية من هيئة متخصصة في هذا الباب
- لعدم وجود هيئة الإسلامية في غينيا يمكن إحالة الأمر إلى إحدى الهيئات الخارجية.
- أما ما يتعلق بأصناف الصكوك من حيث الملكية أصولها فيقدم الهيكل الآتي الدكتور؟:

صكوك قائمة على الأصول

صكوك مدعومة بالأصول

لا يتم تسجيل ملكية أصول الصكوك قانونيا باسم حملة الصكوك وتبقى مسجلة باسم الجهة المنشئة

تكون أصول الصكوك مسجلة قانونيا باسم حملة الصكوك

يكون حملة الصكوك ملكية شرعية ولا تكون لهم ملكية قانونية كاملة

يكون لحملة الصكوك بجانب الملكية الشرعية ملكية قانونية كاملة

ليس لهم التصرف بالأصول إلا ببيعها للجهة المنشئة

لهم التصرف بالأصول بأي تصرف والتنفيذ المباشر عليها باعتبارهم مالكيين قانونيا.

الاهتمام بالكفاءة الانتمانية للجهة المنشئة

الاهتمام بكفاءة الأصول

نقدم هنا خريطة وهيكله لمثال الصكوك لأنشاء أكبر المستشفى متطور في كوناكري على هذا الضابط:

أ. مصدر الصك: وزارة الصحة بجمهورية غينيا؛

ب. الوسيط: البنك الإسلامي الغيني؛

1 بصمة الصك: مشاركة تشارك الحكومة الغينية ب. 27 % في المئة من قيمة التمويل، والبنك الإسلامي للتنمية 45% من المئة وهكذا؛

2 مسؤول الصك: البنك الغيني المركزي BCRG

3 يستثمر في تطوير قدرة الدولة لمواجهة العجز في المؤسسات الصحية؛

4 220 مليون دولار بناء على دراسة المشروع؛

5 صدور الإصدار 100%؛

6 الصكوك مكتتبه للمستثمرين الغنيين و غير الغنيين؛

7 معدل العائد: يوزع العائد كما يلي:

.للمشارك الحكومة الغينية حسب مشاركتها ورأس مالها بناء على ما في العقد.

.لأصحاب الصكوك بقدر أسهمهم في بناء المستشفى.



.الجهات الرقابية: يتم تعيينهم حسب إتفاق المشاركين.

- هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي
- مكتب المحاسبة والمراجعة، لجنة المراجعة
- دراسة الجدوى: مشفوعة بالنشرة الإعلانية للصك.
- تصفية الصك: بعد نهاية مدة الصك يتم تصفيته.

هذا مشروع يمكن تنفيذه في غينيا إذا استطاعت الدولة توفير شروط النجاح ويمكن أن يكون مشاركة تنفذ في حدود سنوات قليلة.

يقول الباحث؟: تبين أن عقد إصدار الصكوك الاستثمارية الإسلامية، هو: العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك الاستثمارية على أساسه؛ لأن كل إصدار يجب أن يكون أساس صيغة من صيغ التمويل الإسلامية، وتترتب عليه أحكام وأثار هذ الصيغة. ويوجه الإيجاب إلى المكتبتين عن طريق نشر الإصدار الذي يتضمن جميع أركان وشروط العقد الذي تصدر الصكوك الاستثمارية على أساسه.<sup>31</sup>

إن الصكوك الاستثمارية باتت لها أهمية في الحركات الاقتصادية للدولة إلا أنها تحتاج إلى قوالب الشريعة والتصميم المعاصر، لذا؛ فقد سعت العديد من الدول غرب افريقيا إلى إصدار الصكوك الاستثمارية وغيرها من التمويلات الإسلامية.

لكن هنالك تحديات وضوابط معاصرة تقف أمام الثورة في صناعة الصكوك الاستثمارية حدد أبرز ضوابطها الاقتصادية الدكتور كمال توفيق ؟:

- التأكد من توافر كافة الظروف المناسبة ومستلزمات الإفصاح في السوق، وتجنب كافة العمليات المبنية على الربا أم والغرر والجهالة والخداع.
- أن يكون التعامل مع مالكي الصكوك الحقيقيين، فالعامل مع المالكين يقلل من الوسطاء والمضاربين قد يلعبون بأسعار الصكوك ارتفاعا وانخفاضا وفقا لمصالحهم
- فرض القيود على المؤسسات المالية الكبيرة مثل شركات التأمين وغيرها بأن لا يتجاوزوا نسبة معينة كما هو الحال في بورصة طوكيو.
- المراقبة المستمرة لعمليات السوق بحيث تكون عمليات حقيقية وليست صورية.
- فرض القيود من تقلبات الأسعار، حيث تتخذ أكثر البورصات في العالم في الوقت الحاضر إجراءات للحد من تقلبات الأسعار اليومية، ففي بورصة طوكيو لا يسمح بارتفاع سعر السهم أكثر من 10% خلال يوم واحد.
- عدم السماح بالشراء في أكثر من يوم واحد.
- التحكم بأوقات التداول بزيادتها في الأحوال الطبيعية وخفضها في الظروف الاستثنائية<sup>32</sup>
- كما قدر المعوقات والتحديات في جملتها
- الأزمة المالية العالية
- الأزمة الشرعية

31 - عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، صكوك الاستثمار دراسة فقهية تأصيلية، ص: 1036

32 - أ.د/ كمال توفيق، الصكوك الاستثمارية الإسلامية المعاصرة، ص: 26.

- التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية
- ارتفاع تكاليف الإصدار.<sup>33</sup>

نستخلص مما ذكر أن الأدوات الاستثمارية المتمثلة في الصكوك يمكن أن تستفيد منها غينيا إذا وفرت لها كل المتطلبات الضرورية الملائمة، والتشريعات القانونية المناسبة سيما على ضوء الكتاب والسنة، والتهيئة الفقهية مترجما في تحقيق المقاصد والمآلات والغايات، على مراس الهندسة الاقتصادية تكون متلائمة مع الخصوصية الإسلامية وتناسب المرتكزات العصرية للتمويل الإسلامي وتحقق التنمية المستدامة، وعلى هذا الصراط تكون الصكوك هي التي تتوفر على القوة الاقتصادية والتمويلية قلما نجد مثلها أم ونقارنها مع مثيلاتها في العمل التمويلي.

## الخاتمة

### النتائج

لقد كشفت هذه الدراسة عن مفارقة اقتصادية عميقة تعيشها جمهورية غينيا؛ فالدولة التي تزخر بثروات طبيعية هائلة تجعلها من أغنى دول غرب أفريقيا من حيث الموارد، تعاني في المقابل من فجوة تمويلية حادة وشلل في مشاريع البنية التحتية الحيوية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد شبه الكلي على آليات التمويل التقليدية، وخصوصاً القروض من المؤسسات الدولية، لم يكن كافياً لتحقيق قفزة تنموية حقيقية، بل فرض في أحيان كثيرة شروطاً مقيدة حدّت من مرونة السياسات الاقتصادية الوطنية.

أثبت البحث أن الصكوك الاستثمارية لا تمثل مجرد بديل تمويلي، بل هي فرصة استراتيجية ضائعة بالنسبة لغينيا حتى الآن. فمن خلال تحليل تجارب دول الجوار الناجحة (السنغال، ساحل العاج، مالي)، أظهرت الدراسة أن الصكوك تمتلك جدارة وفعالية تفوق الأدوات التقليدية في تمويل المشاريع طويلة الأمد، كونها تركز على أصول حقيقية وتستند إلى مبدأ المشاركة العادل في الربح والمخاطر. هذا النموذج يتناسب تمامًا مع طبيعة المشاريع التي تحتاجها غينيا، ويفتح الباب أمام استقطاب رؤوس أموال ضخمة من أسواق الخليج والعالم الإسلامي التي تتوافق معها غينيا ثقافياً ودبلوماسياً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة هو تحديد الإمكانيات العملية لتطبيق الصكوك في السياق الغيني، من خلال تشخيص دقيق للفرص المتاحة في قطاعات المعادن والزراعة والطاقة، واقتراح إطار هندسي وهيكل واضح لإصدارها. لقد برهنت الدراسة أن غياب هذه الأداة ليس ناتجاً عن نقص في الفرص الاستثمارية، بل عن غياب الوعي بأهميتها وغياب الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يدعمها، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

### التوصيات

<sup>33</sup> - المصدر نفسه، ص: 27 - 28.

بناءً على النتائج المستخلصة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تشكل خارطة طريق عملية لتمكين غينيا من الاستفادة من صناعة الصكوك الإسلامية:

أولاً: تأسيس بنية تحتية تشريعية وتنظيمية. توصي الدراسة بضرورة البدء الفوري في تهيئة البيئة القانونية الملائمة للتمويل الإسلامي. ويتم ذلك عبر إنشاء لجنة وطنية متخصصة تضم خبراء في الاقتصاد الإسلامي والقانون والمالية، تكون مهمتها صياغة "قانون الصكوك" الذي يحدد آليات الإصدار والتداول والرقابة الشرعية، بما يتوافق مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية. كما يُقترح عقد ندوة دولية في كوناكري تُستضاف فيها هيئات تشريعية ومالية من دول ذات تجارب ناجحة، لنقل الخبرات وبناء الوعي لدى صناع القرار والقطاع الخاص.

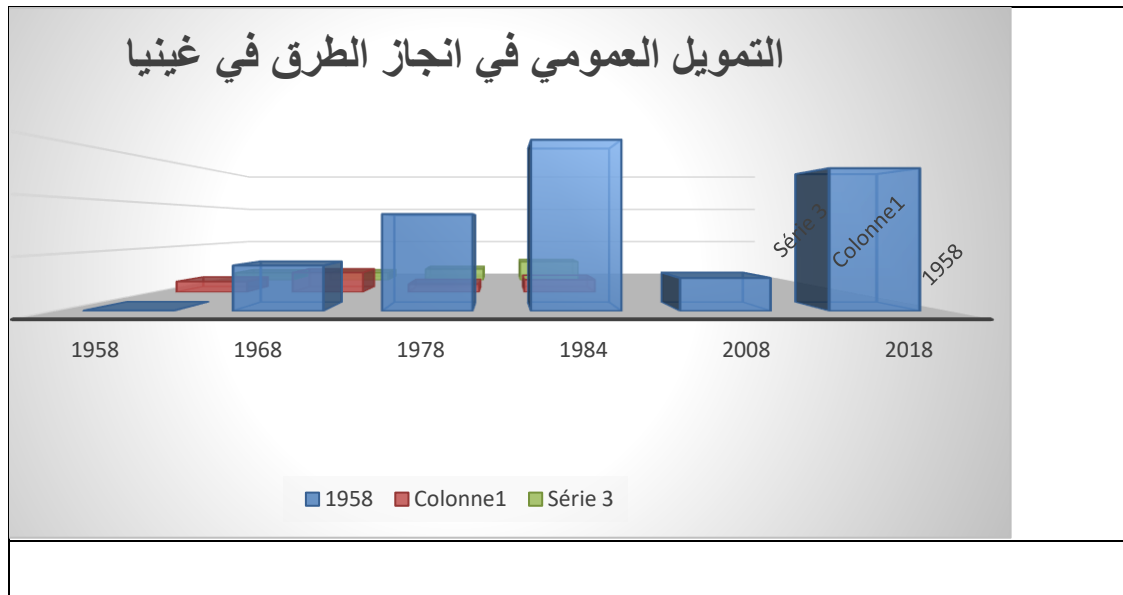
ثانياً: بناء القدرات البشرية واستقطاب الاستثمارات. لا يمكن لأي إطار قانوني أن ينجح دون وجود كوادر وطنية مؤهلة. لذا، توصي الدراسة بالاستثمار في تكوين وتدريب الكوادر الغينية في مجالات المالية والمصرفية الإسلامية عبر برامج متخصصة بالتعاون مع مؤسسات دولية كالبנק الإسلامي للتنمية. وبالتوازي مع ذلك، يجب إطلاق حملة ترويجية دولية تستهدف صناديق الاستثمار والمستثمرين في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، تُعرض فيها الفرص الواعدة التي تم تحديدها في هذه الدراسة، مع تقديم ضمانات وحوافز استثمارية جاذبة.

ثالثاً: إطلاق مشروع رائد لترسيخ الثقة. لتجاوز التحديات النظرية والانتقال إلى التطبيق العملي، توصي الدراسة بأن تتبنى الحكومة الغينية إصدار صكوك سيادية لتمويل مشروع حيوي ومحدد، كالنموذج المقترح في البحث لبناء مستشفى حديث. هذا المشروع الرائد سيعمل كدليل إثبات على جدوى الصكوك، وسيُرسخ الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين، ويمهد الطريق أمام إصدارات مستقبلية أكبر وأكثر تنوعاً في قطاعات حيوية أخرى، مما يضع غينيا على المسار الصحيح نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومستقلة.

## الملاحق

### جداول نسب تطور انجاز تعبيد الطرق في غينيا منذ الاستقلال إلى يومنا الحاضر

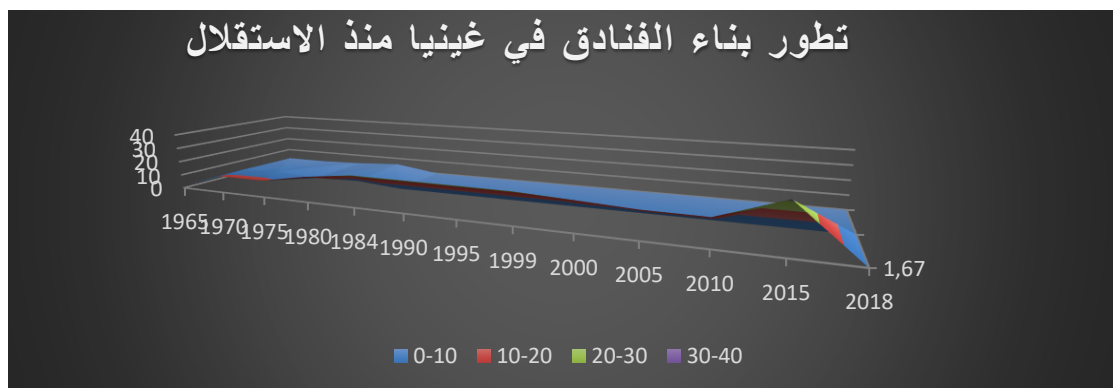
العجب أن الدولة في حديثة الاستقلال قد استطاعت تنفيذ أكثر من 34% في المئة  
لقد تراجع المعدل بعد الانقلاب العسكري في تحول الدولة الى النظام الرأسمالي والليبرالية وتم  
خصصة ممتلكات الدولة.



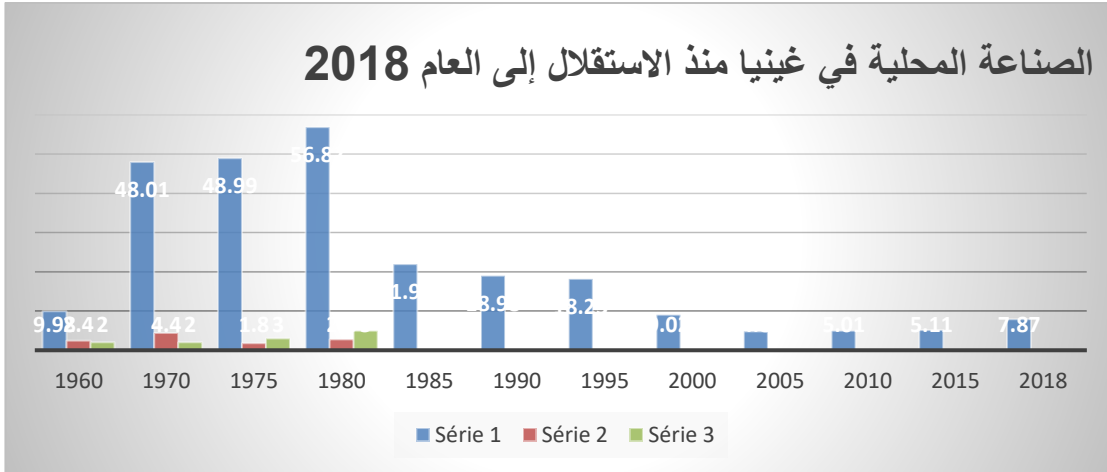
مرّت الدولة بمراحل عصيبة تزامنت مع استقلالها، حيث واجهت محاولات إمبريالية فرنسية لإسقاط النظام الحاكم آنذاك.

ورغم تلك الضغوطات، فقد أنجزت الدولة في ظل نظامها الشيوعي (من عام 1958 إلى 1984، وهو تاريخ وفاة الرئيس الراحل أحمد سيكو توري) إنجازات في بناء الطرقات والجسور، لم تستطع تحقيقها بعد تحولها إلى النظام الرأسمالي. وبالنظر إلى تلك الفترة، لم تشهد غينيا تطوراً مماثلاً إلا في حدود عام

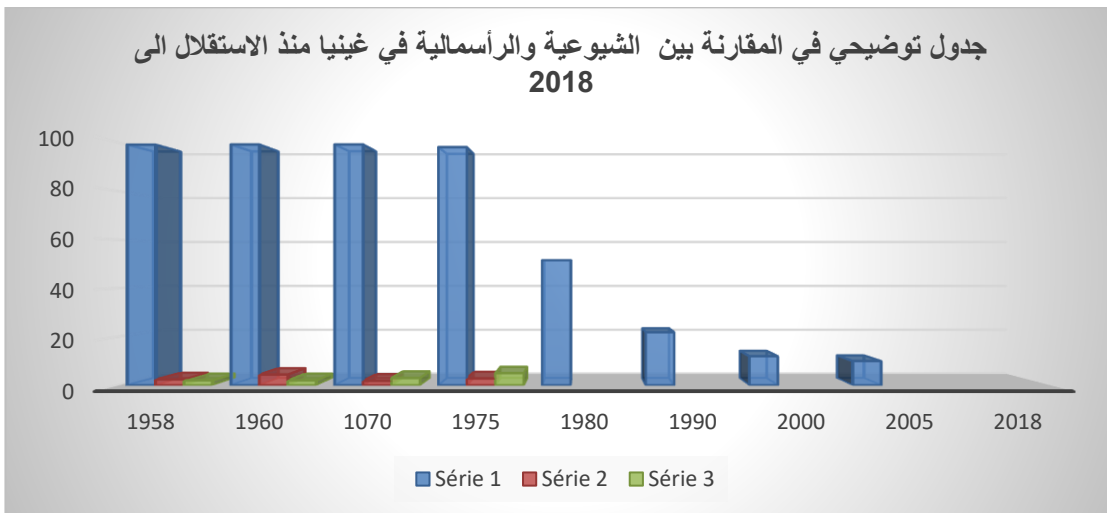
#### جدول توضيحي حول تطور بناء الفنادق من الاستقلال



لم ترتق السياحة والاستثمارات الدولية في غينيا إلى المستوى المطلوب بعد الاستقلال. وقد حاول النظام الحاكم بناء بعض الفنادق في المدن الإقليمية والمحافظات، استجابةً لبعض المؤتمرات التي كانت تُعقد في البلاد. ورغم محاولات تطوير هذا الجانب، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المنشود، وإن حقق بعض الأهداف المرصودة آنذاك. وبعد الانتخابات الديمقراطية عام 2010، أُنجزت مشاريع لبناء فنادق في العاصمة، ولا يزال بعضها قيد التنفيذ، حيث بلغت نسبة النمو في هذا القطاع ما يزيد على أربعين بالمئة



لقد تطورت الصناعة الداخلية والاعتماد على الإنتاج المحلي بعد الاستقلال، نظرًا لأن الدولة كانت فقيرة في تلك الفترة. ولجأت الحكومة إلى سياسة صناعية ناجحة عبر إنشاء المصانع في كل المدن الكبرى وتحويل المنتجات المحلية، مما ساعد الدولة على ترسيخ نظام صناعي مثالي في المنطقة. إلا أن هذا التوجه قد عرقله الانقلاب العسكري الذي قام بخصخصة المصانع، ولم يستطع متابعة السير على هذا المنوال. فخسرت الدولة مصانعها بعد عشرين عامًا من الحكم العسكري، وتقهر الاقتصاد والصناعة إلى يومنا هذا. فالجدول أعلاه يوضح بالأرقام حجم التراجع الذي شهدته الدولة التي كانت تعتمد على إنتاجها المحلي بنسبة تصل إلى 69%.



بعد الاستقلال، اختارت غينيا أن تتبع النظام الشيوعي، وكانت كل المصانع وغيرها مملوكة للدولة حتى عام 1984م. وبعد وفاة الرئيس وقيام الجنود بانقلاب على السلطة والنظام الشيوعي، وما إن انفتحت الدولة على النظام الليبرالي الرأسمالي، حتى نقصت تمويلات الدولة منذ ذلك العام، وتدهورت الأوضاع بسبب طغيان الرشوة ونهب خزينة الدولة.

ملحوظة: يتضح مما سبق من الجداول الإحصائية مدى توافر الفرص الاستثمارية من خلال الصكوك في كل هذه المجالات. والدولة بحاجة إلى سياسة استثمار وتمويل حكيمة للسعي قدماً في هذا الجانب الهام لتحقيق القفزة التنموية المنشودة لتطوير الدولة. فالمشاريع كثيرة ووفيرة، ولم يبقَ إلا تهيئة الأرضية للانطلاق.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: قائمة المراجع العربية

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت.). لسان العرب. دار صادر.
- أحمد، محمد عبد القادر. (د.ت.). المسلمون في غينيا.
- توفيق، كمال. (د.ت.). الصكوك الاستثمارية الإسلامية المعاصرة.
- الخدمات المالية الإسلامية. (د.ت.). مواضيع الندوة الدولية الأولى المنظمة من طرف مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس.
- الكلاني، الراش. (د.ت.). الصكوك: آليات وتحديات وترشيد.
- العبد اللطيف، عبد اللطيف بن عبد الحليم. (د.ت.). صكوك الاستثمار: دراسة فقهية تأصيلية.
- زعتري، علاء الدين. (د.ت.). الصكوك: تعريفها، أنواعها، أهميتها في التنمية.
- سعود، جمال عبد الهادي محمد، وكسن، علي. (د.ت.). المجتمع الإسلامي المعاصر.
- شاكر، محمود. (د.ت.). التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لغرب أفريقيا ج. 15.
- عمران، كبا. (د.ت.). الحياة الأدبية في غينيا [رسالة ماجستير]. كلية الدعوة، ليبيا.
- فلجيه، أحمد نجم الدين. (د.ت.). أفريقيا: دراسة عامة وإقليمية. جامعة بغداد.
- كوناتي، موسى. (د.ت.). المسلمون في غينيا [أطروحة دكتوراه]. كلية الآداب، تطوان.
- محمد، سامي يوسف كمال. (د.ت.). الصكوك المالية الإسلامية.
- مجهول. (د.ت.). جهاد المماليك الإسلامية في غرب أفريقيا ضد الاستعمار.
- مجلة المجمع، العدد 4، الجزء الثالث.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2007). المعايير الشرعية.

## 8 ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية

Agence de Promotion des Investissements Privés (APIP). (n.d.). Retrieved from [www.apip.gov.gn](http://www.apip.gov.gn)

Al-Ahram. (2010, February 24). Retrieved from <http://www.ahram.org.eg/87/2010/02/24/32/8418.aspx>

Gouvernement de la République de Guinée. (n.d.). *Plan National de Développement Économique et Social (PNDES)*. Retrieved from [www.gouvernement.gouv.gn](http://www.gouvernement.gouv.gn)

Perkins, J. (2004). *Confessions of an Economic Hit Man*. Berrett-Koehler Publishers.

*Histoire et géographie de la Guinée*. (n.d.).

The World Bank. (n.d.). Retrieved from <https://www.albankaldawli.org/>

Wikipedia. (n.d.). *Religion in Guinea*.